

فانه لا بد ان نؤكد هنا بأن كلاً من فرنسا واليونان وايطاليا قد بذلت جهوداً كبيرة لتطوير مواقف المجموعة الأوروبية ازاء قضية فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، في حين نستطيع القول بكل وضوح ان بريطانيا اقل هذه الدول استجابة لعملية تطوير المواقف الأوروبية الى الافضل.

والجدير بالذكر ان اليونان هي الدولة الوحيدة التي رفضت التوقيع على قرار رفع الحظر الاقتصادي عن اسرائيل، والذي اتخذته قمة شتودغارت، رغم خطورة سابقة كهذه امام قانون الإجماع، داخل مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة.

ومن بين الدول الأوروبية الغربية التي تبذل جهداً خاصاً ومتميزاً، في دعم القضية الفلسطينية، واقامة دولة فلسطينية مستقلة، هي النمسا، حيث يبرز دورها واضحاً في هذا المجال ضمن مجموعة الاشتراكية الدولية، وقد شاركت كعضو في المؤتمر الدولي حول قضية فلسطين الذي انعقد في جنيف ١٩٨٢.

أيها الاخوة:

امام هذه الوقائع نرى ان أوروبا الغربية، التي ترتبط مصالحها بالعالم العربي ارتباطاً وثيقاً ويتأثر امنها بالوضع في الشرق الاوسط، مطالبة حقاً باتخاذ مواقف اكثر تقدماً فيما يخص قضية فلسطين، ودوراً اكثر ايجابية واستقلالاً في الجهود الدولية الرامية الى تحقيق سلام عادل في منطقة الشرق الاوسط.

علاقتنا مع الفاتيكان

لا يقيم الفاتيكان علاقات دبلوماسية مع اسرائيل، وقد وقف بشدة ضد قرار اسرائيل بضم القدس واعتبارها عاصمة موحدة لاسرائيل، وهو يقدم مساعدات انسانية وتعليمية لشعبنا في الارض المحتلة.

ولقد جرى حوار بيننا وبين الكرسي الرسولي، كان يتميز دائماً بالوضوح والصراحة، حيث يرى الفاتيكان في الممارسات الصهيونية العنصرية ضد الاماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي.

كما توجت علاقتنا بالفاتيكان باللقاء التاريخي الذي تم ما بين قداسة البابا يوحنا بولس الثاني والاخ ابو عمار في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، حيث أكد هذا

اللقاء، وردود الفعل الصهيونية الهستيرية عليه، ان الكنيسة الكاثوليكية ترى في منظمة التحرير الفلسطينية، وقائدها، حركة نضال من اجل السلام العادل.

ونحن نتطلع الى تطوير هذه العلاقات مع الكرسي الرسولي لدوره السياسي والديني على الصعيد العالمي، وبما يمثل من قيم انسانية ودينية.

قضية فلسطين والامم المتحدة

عمدت الامم المتحدة منذ عام ١٩٧٤، الى ممارسة دور هام في دعم قضية فلسطين، وذلك من خلال قراراتها العديدة، والتي نصت على ضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الثابتة. وقد تشكلت ضمن هذا الاطار، لجنة خاصة، معنية بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة، وقامت هذه اللجنة بجهود كبيرة ومشكورة لتنفيذ المهام التي اوكلتها اليها الجمعية العامة.

وعملاً بقرار الجمعية العامة عام ١٩٨١، انعقد المؤتمر الدولي الخاص بقضية فلسطين في جنيف في الفترة ما بين ٢٩ آب (اغسطس) الى ٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، وذلك بهدف تعميق الوعي بجنود القضية الفلسطينية، ويجاد السبل والوسائل لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة. وقد اوصى هذا المؤتمر الجمعية العامة للامم المتحدة بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، تحت رعاية الامم المتحدة، وعلى اساس مبادئ ميثاقها وقراراتها ذات الصلة، بهدف تحقيق حل شامل وعادل و دائم للنزاع العربي الاسرائيلي، ومن عناصره الاساسية اقامة دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين، وان تشترك فيه على قدم المساواة جميع اطراف النزاع العربي - الاسرائيلي، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، فضلاً عن الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي وغيرهما من الدول المعنية.

وقد حضر المؤتمر ممثلو ١٢٧ دولة عضو ومراقب، وما يزيد على ١١٨ منظمة غير حكومية، وعدد من الشخصيات الدولية البارزة، وقاطعت كل من الولايات المتحدة واسرائيل.

وبالاضافة الى ذلك طالبت الجمعية العامة في عدد من القرارات بوضع حد لجميع اشكال الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي والمالي والتكنولوجي وغيرها، المقدمة لاسرائيل، بهدف عزلها عزلاً تاماً في جميع الميادين، وحددت انه ينبغي على جميع الدول، خاصة